والمراد بكون القميص تحت الثوب كالخنثى المشكل الذي لم يتميز الذكورة والأنوثة
بل المذكور رجل وفرج امرأة يخرج بوله منهما جميعاً أو لا يسيل أحدهما أو لم يثقب واحد منهما وليس له
آلة كآلة الرجال ولا آلة كآلة النساء فإن حكم غسله حكم غسل الرجل حتى غسل امرأته
أجنبيته ولها أن يغسله ستراً وهذا الحكم إنما يثبت للخنثى مع غير امرأته ومحرمه فإذا كان له امرأة
فإنها تغسله ولا يتأتى إلا بتيمم الزوجة وتلفيفها على الغسل عورته بخرقة كالجنس مع جنسه وهكذا
محرمه كأخيه وابنه كما مر في غسل المحرم بخلاف ما إذا كانت امرأته خنثى فلا يغسل أحدهما الآخر بل التيمم
فإن كان أنثى غسلها محرمها من الزوجية وإن كان العكس غسل ما عدا بطنها وظهرها والعورة
المغلظة وإن كان خنثى قلب جانب أكثر فيه فعل ما عدا البطن والظهر والعورة المغلظة فإن كان عليه
نجاسات غلظ أو وسخ يمنع الماء بحيث لا ينفذ جميعه ولم يحضر من يجوز له تيممه كالمحرم مع الأجنبي
والرجل مع الأجنبية والخنثى مع غير امرأته ومحرمه تركت صلبا على حالها ويمم بأن يلف الأجنبي عليه
خرقة ويضرب على التراب بها ثم يمسح بها أعضاء التيمم ولا يكفي شيء من شعره وبدنه وكذا لو
التقى البعض دون البعض عند الأيمن فإما طفل أو طفلة لا تشتهى جاز لهما التيمم
فكل مسلم يصح أن يغسله ولو كان أجنبياً منه وكجنس أولاد ما الكبيرة فكالأجانب وإن
زالت الشهوة ويكره أن يغسل الميت لحائض وجنب لأنهما ممنوعان من كثير من القرب
ولأن اشتغال الجنب بطهارة أولى والحائض لا يمنع أن يبدو عليها الدم فتشتغل بغسل الميت
وكذا النفساء والكراهة للتنزيه فصل في صفة غسل الميت اعلم أنه إذا أراد غسله ندب أن
يغتسل بشيء يوجد له ريح على ظاهره مستقبلاً بوجهه القبلة ندباً ثم تنزع ثيابه بندب ستر عورته
إن لم يكن غسله الأبنزعها ويستر عورته وجوباً وإذا غسل العورة وجب ستر الباقي إذا
من الجنس بدله بخرقة ونحوها بالجنس الرجل والمرأة تغسل الرجل وتكره حضور
من لا يحتاج إليه فإما إذا لم يكن من الجنس نظر فإن كان الزوج أو زوجة أو احتاج إليه كل منهما
لكل واحد منهما أن يغسل الميت بغير حائل وإن كان غير ذلك كالأجنبية لم يجز له ذلك إلا عند

كما تقدم في الأحكام على السلم ويتيمم بأحد كل واحد من الزوجين إن تعذر الغسل كما سبق في الحياة
في الأحكام على السلم ولعدة كل من الزوجة الأخرى بينه وبين سائر العورة فإن تعذر الغسل
فالمذهب أنه يجوز فلا يترك إذ للزوج أن يطأ زوجته وليس للزوج والزوجة ترك التيمم واعتداد
العورة لبعد مظنة الشهوة ويندب لمن تيمم أشياء الأول صب الماء قبل الميت قبل قراغ الماء عليه ثلاث مرات
ويندب إعادته وإن صب مقدار الغرة والنجاسة التي لا يؤمن أن تخرج بعد الغسل فيبطل الغسل ويكون
ذلك مستحباً رفيقاً للملائكة يتقطر شيء من البطون وإنما يندب بشرط غير الحامل حينئذ
فإما إذا كان الميت امرأة حاملاً لم يجز تيمم زوجها بطنها والثاني أن يجعل بين عورته
غسل الحي فيبدأ بإزالة النجاسة من وجهه ثم يديه على حسب ما تقدم في جواز ذلك فإذا زالت
النجاسة وضأه كوضوء الصلاة إلا الرأس والرجلين فيغسلهما وينقض شعرها كالذكر
فإن كان لا يمكن نقض الشعر لم يجب فعله وينقي ما تحت الظفار والثالث أن يغسل ثلاثاً أي ثلاث
غسلات وصفة هذه الثلاث أن يوضئه أولاً كما تقدم ثم يطيب رأسه ولحيته بالخطمي وهو الأشنان
فإن لم يجده فالسدر ثم الصابون ثم الكافور فإذا استكمل غسله بالماء وهذه الغسلة الثانية ثم يطيب
بالسدر مضروباً كما طلاه بالخطمي فإذا استكمل غسله بالماء وهذه الغسلة الثانية ثم يطيب
بالكافور بالماء يجوز به ولو تغيراً وبندب الوجيرة واحدة بعد إزالة النجاسة وقبل الثالثة
سواء كانت طاهرة أم أصلية وهذه الغسلة الثالثة وإنما يغسل بالكافور عند إذا لم يكن ممنوعاً
فإذا مات محرم غسل بالماء القراح لأن حكم الإحرام باق عنده فإن فعل الزوج المعتدة الفاعل
فإن خرج من فرجه ولو من أحد قبلي الخنثى وكذا النفساء الذي تحت السرة قبل التكفين بول
أو غائط انتقض الغسل عند نا فلو كان في فرج الميت السليم وخرج من فرجه ما ذكر فكذلك
لأنه كما لو لم يغسل أصلاً فإن نقض الغسل عندنا وجوباً وإنما يجب إزالة النجاسة هنا لأن يؤمن
بولاً أو غائطاً فلو خرج من جرحه أو من فرجه دم فقال أهل الخبرة إنه لا يوجب غسلاً ولا يجب غسل
المحل والشرط الثاني أن يخرج ذلك قبل التكفين فلو خرج بعد لم يجب في الأكفن لم يجب الغسل لكن